



المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق
SAUDI RESEARCH & MARKETING GROUP

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة عن العام المالي 2018م

السادة مساهي المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق

السادة أعضاء مجلس الإدارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،، وبعد:

نفيد عزيتكم بأن لجنة المراجعة قد عقدت أربعة (4) اجتماعات خلال العام المالي 2018 قامت خلالها بما يلي:

- (1) مراجعة القوائم المالية السنوية والقوائم المالية الأولية الربع سنوية ومناقشتها مع مراجع الحسابات الخارجي قبل عرضها على مجلس الإدارة والتوصية بشأنها.
- (2) تقييم نظم الرقابة الداخلية من خلال دراسة تقارير المراجعة الداخلية والوقوف على نتائج أعمالها للتحقق من سلامة نظام الرقابة الداخلية. والتتأكد من التزام إدارة المجموعة وشركتها التابعة بتنفيذ الإجراءات التصحيحية الواردة في تقارير المراجعة الداخلية كافة.
- (3) اعتماد خطة المراجعة الداخلية في بداية العام ومتابعة تنفيذ خطة المراجعة الداخلية المعتمدة عن العام نفسه للمجموعة وشركتها التابعة، آخذة في الاعتبار أولويات التدقيق وفقاً لنتائج التحليل والتقييم الشامل للمخاطر، والذي تم تحدثه بما يتلاءم مع المستجدات والتطورات التي تطرأ على إدارة وأعمال المجموعة وشركتها التابعة.
- (4) التتحقق من مدى فاعلية إدارة المراجعة الداخلية في تنفيذ الأعمال والمهام التي حددها لها مجلس الإدارة، ومن ذلك مراجعة واعتماد عمليات التوظيف والأنشطة والتقارير الخاصة بها، بما يضمن استقلالية المراجعين الداخليين.
- (5) مراجعة التحديات على بعض السياسات والإجراءات المالية والتشغيلية في المجموعة وشركتها التابعة للتتأكد من مستوى إجراءات الرقابة الداخلية المنصوص عليها في تلك السياسات المحدثة.
- (6) دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة، والتتأكد من تحدثها طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية المطبقة في المملكة.
- (7) التوصية للجمعية العامة بترشيح أحد مكاتب المراجعة الخارجية لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والرابع والسنوي من العام المالي 2019م والربع الأول من العام المالي 2020م وفق معايير محددة تتضمن تحليلاً مالياً وفنياً والتحقق من استقلاليته وعدم وجود أي قيود على عمله.

وببناء على نتائج الأعمال المشار إليها أعلاه، ترى لجنة المراجعة بأن نظام الرقابة الداخلية في المجموعة يعمل بفاعلية وبشكل كافٍ، حيث لم يتضح وجود قصور جوهري في إجراءات الرقابة الداخلية يتطلب الإفصاح عنه، علماً بأنه تم الاتفاق مع الادارة التنفيذية للمجموعة وشركتها التابعة على تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية ضمن إطار زمني محدد بهدف تطوير إجراءات الرقابة الداخلية وتعزيزها، الأمر الذي تقوم لجنة المراجعة بمتابعته بشكل دوري من خلال إدارة المراجعة الداخلية واجتماعاتها الدورية.

والله الموفق،،،

الدكتور/تركي بن عمر صالح بقشان

رئيس لجنة المراجعة



المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق
SAUDI RESEARCH & MARKETING GROUP

Office of the Chairman of the Board

مكتب رئيس مجلس الإدارة

الكرام

حضرات السادة المساهمين

المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

باستناداً إلى المادة (٣٦) من لائحة الحكومة والمادة الرابعة من سياسة تعارض المصالح للمجموعة السعودية للأبحاث والتسويق ، نبلي فيما يلي التعاملات وتعاقدات المجموعة مع اطراف ذات علاقة وفقاً للإفصاحات والمعلومات المستلمة . كالتالي :

١. تعاملات المجموعة مع الشركة السعودية للطباعة والتغليف وشركاتها التابعة، التي يشترك في عضوية مجلس ادارتها كل من عضو مجلس الادارة الأستاذ/عادل بن مرزوق الناصر وعضو مجلس الادارة الأستاذ/ ماجد عبد الرحمن العيسى وعضو مجلس الادارة الدكتور/ تركي بن عمر صالح بقشان وبعض الشركات التابعة لها، (الأطراف ذوي العلاقة) والترخيص لتلك الأعمال والعقود حتى نهاية السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ م ، علماً بأن هذه الأعمال تم الاتفاق عليها منذ سنوات سابقة وتأتي امتداداً لعلاقات مستمرة بدأت قبل العام المالي ٢٠١٨ م ، وتشمل هذه التعاملات عقود وفق ما يلي:

- شركة مطابع هلا و هذه التعاملات عبارة عن عقد طباعة ويمثل إجمالي قيمة هذه التعاملات مبلغ (١٢,٤٥٣) ريال سعودي خلال العام المالي ٢٠١٨ م، كما بلغ المستحق لها (١٢,٥٦٠.١٠) ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م.
 - شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر و هذه التعاملات عبارة عن عقد طباعة ويمثل إجمالي قيمة هذه التعاملات مبلغ (٣٠,٢٣٤.٠٣) ريال سعودي خلال العام المالي ٢٠١٨ م، كما بلغ المستحق لها (٧٠,١٨,٧٨٦) ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م.
 - الشركة السعودية للطباعة والتغليف وهذه التعاملات عبارة عن اعلانات ويمثل إجمالي قيمة هذه التعاملات مبلغ (٩٩,٢٢٥) ريال سعودي خلال العام المالي ٢٠١٨ م، كما بلغ المستحق لها (٩٩,٢٢٥) ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م.
 - تعاملات مع شركة المدارات للدعائية والاعلان التي يملك الأستاذ / عبد الرحمن بن حمد عبد الله الراشد حصة فيها ، مقابل خدمات اعلامية واعلانية بقيمة تعاقدية اجمالية ما يعادل (٣,٩٤٢,٧٥٠) ريال سعودي إذ بلغ إجمالي قيمة التعاملات (٢,٧٥٦,٧٦٥) ريال سعودي خلال العام المالي ٢٠١٨ م.
 - تعاملات المجموعة مع شركة المدارات للدعائية والاعلان وشركها ميراج للأفلام التي يملك الأستاذ / عبد الرحمن بن حمد عبد الله الراشد حصة فيها ، وهذه التعاملات عبارة عن إنتاج أفلام وبرامج بقيم تعاقدية اجمالية تعادل (٢٠,٧٥١,٠٥٨) ريال سعودي ، وقد بلغ إجمالي قيمة التعاملات (١٢,٥٩٣,٣٥٠) ريال سعودي منذ بداية العام المالي ٢٠١٩ م.
- وعليه نود إبلاغ السادة المساهمين عن تلك التعاملات والعقود أعلاه وفقاً للإفصاحات والمعلومات المستلمة، ونوصي باقرار الجمعية لتلك التعاملات والعقود والترخيص لها.

وتقبلوا خالص تحياتنا.

عبد الرحمن بن إبراهيم الروبيع

رئيس مجلس الإدارة



تقرير تأكيد محدود حول التعامل والارصدة بين المجموعة والجهات ذات العلاقة

إلى السادة المساهمين
المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض - المملكة العربية السعودية

لقد قمنا بتتفيد ارتباط تأكيد محدود لبيان فيما إذا كان قد لفت انتباها أمر يجعلنا نعتقد بأن ما تم تفصيله في فقرة الموضوع أدناه ("الموضوع") لم يتم التقرير عنه وعرضه بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للضوابط ذات الصلة ("الضوابط") المشار إليها أدناه.

الموضوع:

يتعلق موضوع ارتباط التأكيد المحدود حول التبليغ المقدم والمعتمد من رئيس مجلس إدارة المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق حول الأعمال والعقود التي لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كما هو مرفق بهذا التقرير.

الضوابط ذات الصلة:

المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار.

مسؤولية الإدارة:

إن إدارة المجموعة هي المسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للمعلومات الواردة في فقرة الموضوع أعلاه وفقاً للضوابط ذات الصلة، ومسؤولة أيضاً عن اختيار أساليب تطبيق تلك الضوابط. كما إن الإدارة هي المسؤولة عن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد وعرض المعلومات الواردة في فقرة الموضوع أعلاه وخلوها من أي تحريفات جوهرية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، واختيار وتطبيق الضوابط الملائمة والاحتفاظ بسجلات كافية وعمل تقديرات معقولة تبعاً للظروف والأحداث ذات الصلة.

مسؤوليتنا:

إن مسؤوليتنا هي تقديم استنتاج تأكيد محدود حول الموضوع أعلاه بناءً على ارتباط التأكيد الذي قمنا به وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"، المعتمد في المملكة العربية السعودية، والشروط والأحكام المتعلقة بهذا الارتباط التي تم الاتفاق عليها مع إدارة المجموعة.

لقد صمممت إجراءاتنا للحصول على مستوى محدود من التأكيد كافي لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا، وعليه، لم نقم بالحصول على جميع الأدلة المطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكيد. تعتمد الإجراءات المنفذة على حكمنا المهني بما في ذلك مخاطر وجود تحريفات جوهرية في الموضوع، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أخذنا بالاعتبار فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد طبيعة ومدى إجراءاتنا، ولم يكن ارتباطنا مصمماً لتقديم تأكيد حول فعالية تلك الأنظمة.

الاستقلالية ومراقبة الجودة:

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخرى وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تتضمن المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعنابة الواجبة والسرية والسلوك المهني.

كما نقوم بتطبيق المعيار الدولي لرقابة الجودة (١) المعتمد في المملكة العربية السعودية، وبالتالي نحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموقعة بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظمية والتنظيمية المعمول بها.

ملخص الإجراءات المنفذة:

إن الإجراءات المطبقة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوفيقها وأقل في نطاقها عن تلك المطبقة في ارتباط التأكيد المعقول. ونتيجة لذلك، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي قد يتم الحصول عليه لو تم إجراء ارتباط تأكيد معقول.

تضمنت إجراءاتنا التي قمنا بتنفيذها - لكنها لم تقتصر - على ما يلي:

- الحصول على التبليغ المرفق والذي يتضمن قائمة بالأعمال والعقود التي لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
- الحصول على فهم لطبيعة المعاملات التي تمت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بين المجموعة والجهات التي لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.
- الحصول على كشف حساب للجهات التي لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها والمذكورة في التبليغ ومقارنته أجمالي حجم التعامل مع ما تم ذكره في التبليغ المقدم والمعتمد من رئيس مجلس الإدارة.
- اجراء فحص على اساس العينة وفقاً للمستندات المؤيدة للمعاملات للتحقق من صحتها.
- الحصول على مصادقة صحة الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ من جهات ذات العلاقة.
- الاطلاع على محاضر اجتماعات الجمعية العامة لمساهمي المجموعة والتي تضمنت موافقتها على الأعمال والعقود التي ستم خلال العام ٢٠١٨.
- اختبار توافق الأعمال والعقود المدرجة في التبليغ مع الإفصاح رقم (٣٤) حول القوائم المالية الموحدة المراجعة.

نتيجة التأكيد المحدود:

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباها أمر يجعلنا نعتقد بأن ما تم تفصيله في فقرة الموضوع أعلاه والمبين في التبليغ المرفق لم يتم التقرير عنه وعرضه بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للضوابط ذات الصلة.

تقيد الاستخدام:

تم إعداد هذا التقرير، بناءً على طلب من إدارة المجموعة فقط وذلك لمساعدة المجموعة للوفاء بالتزاماتها للتقرير إلى الجمعية العامة بموجب المادة (٧١) من نظام الشركات. لا يجوز استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه إلى أي أطراف أخرى عدا وزارة التجارة والاستثمار وهيئة السوق المالية ومساهمي المجموعة، أو الاقتباس منه أو الاشارة إليه دون الحصول على موافقتنا المسبقة.



بٰيٰكٰرٰ تٰيلٰي م ٰكٰ م وشٰركاٰه محاسٰبون قانوٰنيون

ماجد منير النمر
(محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٨١)

الرياض في ٢١ رجب ١٤٤٠ هـ

الموافق ٢٨ مارس ٢٠١٩ م